

المبادرات المحلية في إطار تكامل 4

أ. مقدمة

يُعرّف التماسك الاجتماعي في إطار "تكامل 4" بأنه قدرة الأفراد والجماعات داخل المجتمع المحلي على الحفاظ على الطبيعة البناءة للعلاقات فيما بينهم، إلى جانب تكوين الثقة والاحترام المتبادل، والتعاون بشأن القضايا التي تلامس حياة المجتمع، والتفاعل سلباً في ظل الاختلافات الاجتماعية، أو العرقية، أو الدينية أو غيرها من أوجه التنوع والاختلاف. ويرسم هذا التعريف ملامح المبادرات المحلية ضمن برنامج تكامل، مما يميّز بوضوح بين الجهود الموجهة لتعزيز التماسك الاجتماعي وبين مشاريع التنمية المجتمعية العامة. وتتمثل المبادرات المحلية في تدخلات محدودة النطاق يقودها المجتمع المحلي وتنفذها المنظمات غير الحكومية المحلية داخل سوريا. وتهدف هذه المبادرات إلى تعزيز التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي في ظل الاختلافات الاجتماعية والعرقية والدينية، وذلك من خلال تشجيع المشاركة الشاملة والانخراط المجتمعي والتواصل غير القائم على العنف والتعاون بين مختلف فئات المجتمع، وذلك بالتوازي مع تمكين الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والشباب. ومن خلال تعزيز هذه العمليات، تسعى المبادرات المحلية إلى إعادة بناء الثقة وتعزيز الروابط الاجتماعية ودعم القدرة على الصمود.

ب. المجموعات المستهدفة

ستشمل المبادرات المحلية شريحة واسعة ومتنوعة من أفراد المجتمع، بمن فيهم المقيمون والعائدون من دول اللجوء والنازحون و الأشخاص ذوو الإعاقة ومختلف الشرائح العمرية والفئات الاجتماعية ضمن المنطقة المستهدفة، ولا سيما الفئات التي تواجه عوائق تحول دون مشاركتها. وستبقى فئة النساء والشباب (من سن 18 إلى 27 عاماً) من المشاركين الأساسيين في تصميم المبادرات وتنفيذها، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان مشاركتهم الفاعلة وتمكينهم، وسيشكل انخراطهم جزءاً من نهج أوسع نطاقاً للتماسك الاجتماعي، الذي يدعم التفاعل والتعاون وبناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع.

ت. الأهداف والغرض من المبادرات المحلية في إطار تكامل 4

تعتمد المبادرات المحلية في إطار تكامل 4 على نهج تشاركي يراعي حساسية سياق النزاعات وينطلق من خصوصية السياق المحلي، ويهدف إلى:

- تعزيز التماسك والاندماج الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك المقيمون والعائدون من دول اللجوء والنازحون والأقليات ومختلف الشرائح العمرية.
- تمكين الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والشباب و الأشخاص ذوو الإعاقة من الانخراط الفاعل في الحياة المجتمعية.
- تعزيز دور الشباب القيادي ومهاراتهم في الحوار وانخراطهم في المبادرات المجتمعية التي يقودها الشباب.
- تعزيز مفهوم الملكية المجتمعية والمشاركة الشاملة في عمليات التنمية المحلية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب و الأشخاص ذوو الإعاقة.
- بناء القدرات المؤسسية والتقنية للمنظمات غير الحكومية المحلية بما يمكّنها من تصميم مبادرات مبتكرة وقابلة للتوسع ومستدامة، وتنفيذها ورصدها.
- تعزيز الحوار البناء والتعاون بين المجتمعات والسلطات العامة المحلية، بالتوازي مع بناء مهارات الشباب في التيسير وإدارة الحوار.
- ربط جهود تعزيز التماسك الاجتماعي بالمشاركة الاقتصادية المحلية حيثما كان ذلك مناسباً، بما يساهم في تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود على المدى الطويل.

ث. نظرية التغيير

يجب أن توضح كل مبادرة محلية بشكل جلي الأثر المنشود منها على المجتمع المحلي، وأن تبين الكيفية التي ستسهم من خلالها الأنشطة المقترحة في تحقيق هذا التغيير. وينبغي على المتقدمين تحديد التحدي المحلي المستهدف، والنتائج المتوقعة، والمسار التنفيذي اللازم لتحقيقها. علاوة على ذلك، يجب أن تتوافق جميع المبادرات بشكل مباشر مع الأهداف الأساسية للمشروع، على النحو المبين في مقترح المشروع، والمتمثلة في: تعزيز التماسك الاجتماعي، وتشجيع الشمول، وتحفيز المشاركة المجتمعية الفاعلة.

ج. المبادرات المحلية المقترحة

تتمثل المبادرات المحلية في مبادرات يقودها المجتمع ويقترحها المستفيدون من المشروع بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي، والاندماج والمشاركة المجتمعية. ويُعد الانخراط الفاعل للنساء والشباب أولوية مشتركة لجميع المبادرات المحلية. وينبغي أن تتيح المبادرات للنساء والشباب فرصاً للمساهمة الفاعلة في العمليات المجتمعية، بما في ذلك، حيثما أمكن، تحديد الاحتياجات وتصميم الحلول وتنفيذها وصنع القرار، مع ضمان إسهام كل مبادرة في تعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمع المحلي. وبناءً على الاحتياجات المحلية والتحديات المتعلقة بالتماسك الاجتماعي التي جرى تحديدها، قد تشمل المبادرات المحلية، على سبيل المثال لا الحصر:

- الحوار المجتمعي وتيسير تبادل الآراء والخبرات بما يعزز التواصل والتفاهم والتفاعل البناء بين مختلف فئات المجتمع.
 - التعاون المجتمعي والعمل المشترك على إيجاد حلول للتحديات المحلية المشتركة، بما يتيح لمختلف الفئات فرصاً للعمل معاً نحو تحقيق الأهداف المشتركة.
 - المشاركة والتمثيل الشاملين بما يعزز الانخراط الفاعل لمختلف أفراد المجتمع في عمليات صنع القرار المحلية والعمليات ذات الجهود الجماعية.
 - تعزيز الانخراط بين المجتمع والمؤسسات، الأمر الذي يسهم في تعزيز التفاعل البناء والتواصل والمساءلة والثقة بين المجتمعات والمؤسسات المحلية ذات الصلة أو مقدمي الخدمات.
 - أنشطة بناء الثقة والعلاقات التي تسهم في الحد من الانقسامات الاجتماعية ومعالجة المفاهيم الخاطئة وتعزيز التفاعل الإيجابي والتعاون بين مختلف فئات المجتمع.
- وتُعد هذه القائمة استرشادية وغير حصرية، ومن الممكن دعم أنواع أخرى من المبادرات بحال كانت تمثل استجابةً لتحدي محلي محدد، وبحال كانت تظهر إسهاماً واضحاً وموثوقاً في تعزيز التماسك الاجتماعي.

ح. استراتيجيات التنفيذ

- لضمان تنفيذ فعال للمبادرات بحيث يراعي حساسية النزاعات، ستوجّه الاستراتيجيات التالية عملية تصميم المبادرات المحلية وتنفيذها:
- **تحليل السياق:** تحليل السياق المحلي، بما في ذلك الجوانب والديناميكيات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية ذات الصلة، إلى جانب أبرز أوجه التوتر والمخاطر، لضمان ملاءمة المبادرات وشمولها.
 - **عدم إلحاق الضرر ومراعاة حساسية النزاعات:** اتباع نهج يراعي حساسية النزاعات لمنع تفاقم التوترات المحلية.
 - **القدرة على التكيف:** مراعاة التغييرات في السياق المحلي بصورة منتظمة ومواءمة الأنشطة وفقاً لذلك، ولا سيما في ظل البيئة الانتقالية والديناميكيات المحلية سريعة التغيير، مع الحفاظ على الأهداف والنتائج المنشودة.
 - **تقييم احتياجات المجتمع المحلي:** تحديد الاحتياجات ذات الأولوية والفجوات والفئات المستهدفة بما يضمن ملاءمة المبادرات.
 - **التخطيط:** ضمان التخطيط السليم ووضع أهداف ومخرجات قابلة للتحقيق، بما يجنب المنظمات غير الحكومية أو فرق التنفيذ أعباءً غير ضرورية.
 - **بناء القدرات:** توفير التدريب والأدوات الأساسية للمنظمات غير الحكومية والمجموعات المجتمعية بشأن تصميم المبادرات المحلية وتنفيذها ورصدها.

- **الشراكة والتعاون:** تعزيز التعاون مع المجالس المحلية والشخصيات الاعتبارية في المجتمع والاتحادات الطلابية وغيرهم من الجهات المحلية الفاعلة.
- **الادماج والمشاركة:** ضمان المشاركة الفاعلة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مراحل المبادرة.
- **الرصد والتعلم:** وضع أدوات رصد بسيطة وعملية لمتابعة التقدم المنجز وتقييم النتائج واستخلاص الدروس المستفادة.

خ. مدة المبادرات المحلية

يجب أن يكون لكل مبادرة محلية فترة تنفيذ تتراوح بين أسبوعين (كحد أدنى) إلى 8 أسابيع (كحد أقصى)، بما في ذلك جميع الأنشطة التحضيرية.

د. التنفيذ المالي:

تبلغ موازنة كل مبادرة محلية ما يصل إلى 3,000 يورو، وذلك لدعم الأنشطة محدودة النطاق التي يقودها المجتمع. وسيتولى المستلم الرئيسي للمنحة الإشراف على جميع الجوانب المالية لهذه المبادرات وإدارتها، وذلك لضمان التطبيق المناسب لجوانب المساءلة والامتثال الكامل لإرشادات المشروع.

ذ. النتائج المتوقعة والتوافق مع الاقتراح الرئيسي

من المتوقع أن يؤدي تنفيذ المبادرات السابقة إلى:

- تعزيز التماسك الاجتماعي وزيادة الثقة داخل المجتمعات.
- تحسين قدرات النساء والشباب وغيرهم من الفئات ذات الحساسية الخاصة على المشاركة في التنمية المحلية.
- زيادة مشاركة المجتمع وتوحيه لعملية تحديد الاحتياجات المحلية ومعالجتها.
- تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات غير الحكومية المحلية.
- تحسين الوصول إلى الخدمات الاجتماعية نتيجة الانخراط المستمر مع السلطات المحلية ومناصرتها.

ر. الاستدامة

لضمان تحقيق أثر مديد يتجاوز فترة تنفيذ المشروع:

- تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية بما يمكنها من إدارة الأنشطة وتكرار تنفيذها بشكل مستقل.
- ضمان تولي المجتمع لزام المبادرة من خلال إشراك الجهات المعنية الرئيسية، بمن فيهم الفئات المستهدفة، بدءاً من مرحلة التخطيط وما بعدها.
- الاستفادة من الموارد المحلية، مثل المراكز المجتمعية والمدارس والمتطوعين، للحد من التكاليف وتعزيز الاستدامة.
- ينبغي أن تركز المبادرات على إنشاء قنوات غير رسمية ومنخفضة التكلفة، مثل مجموعات المراسلة المشتركة عبر الهواتف المحمولة، ولجان الأحياء، أو شبكات المتطوعين ذات الأنشطة المستمرة، والتي لا تتطلب تمويلاً مستمراً للحفاظ على التواصل المفتوح بين الفئات المستهدفة.

ز. الخاتمة

تتيح المبادرات المحلية في مجال التماسك الاجتماعي فرصاً لإعادة بناء المجتمعات وتعزيز قدرتها على الصمود وتشجيع المشاركة الشاملة والادماج ومن خلال تعزيز الروابط الاجتماعية وتمكين الفئات الضعيفة وذات الحساسية الخاصة، تعمل هذه المبادرات على دعم التنمية المستدامة التي يقودها المجتمع، كما تسهم في التعافي طويل الأمد للمجتمعات السورية.